العدد رقم : 2

ديسمبر 2011

مجلة السياسات الاقتصادية

POLDEVA

ISSN : 1112-9786

جامعـــة أبو بكر بلقايـــد تلمسان

الرئيس الشرفي

البروفيسور غوالي نور الدين

رئيس جامعة تلمسان

مديـر المجلـــة

البروفيسور بلمقدم مصطفى

مسؤول الطبعـــة

الأستاذ خطيب سيدي محمد بومدين

هـيـئـــة التحـــريـــر

البروفيسور بلمقدم مصطفى

البروفيسور بندي عبد الله عبد السلام

البروفيسور بن حبيب عبد الرزاق

البروفيسور طويل أحمد

البروفيسور شعايب بونوة

البروفسيور بن بوزيان محمد

البروفيسور بوطالب قويدر

الدكتور شريف مصطفى

الدكتور يحي برويقات عبد الكريم

الهيئـــة العلميـــة

البروفيسور بلمقدم مصطفى (جامعة تلمسان) الجزائر

البروفيسور بندي عبد الله عبد السلام (جامعة تلمسان) الجزائر

البروفيسور بن حبيب عبد الرزاق (جامعة تلمسان) الجزائر

البروفيسور شعايب بونوة (جامعة تلمسان) الجزائر

البروفيسور بركات الزين (جامعة تلمسان) الجزائر

البروفيسور فيليب أدير (جامعة باريس 12) فرنسا

البروفيسور جون بيار ديرون (جامعة اقري) فرنسا

البروفيسور بلعيد عوني (جامعة لورونتيان) كندا

البروفيسور قويدر بوطالب(جامعة تلمسان) الجزائر

البروفيسور بلعربي عبد الطيف(جامعة الزيتون) الأردن

البروفيسور طويل أحمد(جامعة تلمسان) الجزائر

البروفيسور بن بوزيان محمد (جامعة تلمسان) الجزائر

البروفيسور أوفيديو طنعيو (جامعة بوخاريست) رومانيا

البروفيسور أدغيا البزيا (جامعة بوخاريست) رومانيا

البروفيسور نورالدين عبدي (باحثCNRS) فرنسا

الدكتور بشير بولنوار (جامعة وهران) الجزائر

الدكتور عبد الحميد لفقيه (جامعة وهران) الجزائر

الدكتور شريف مصطفى (جامعة تلمسان) الجزائر

الدكتور ساهل سيدى محمد (جامعة تلمسان) الجزائر

المراسـلات و الإشتـــراك :

مخبر البحث لتقييم سياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر ص ب 226 تلمسان 1300 الجزائر هاتف / فاكس +21343212166

الفهـــرس

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول العربية 1

د.يوسفي رشيد ، ودان بوعبد الله

التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1970-2009) 14

د.يوسفات علي و أ.د. بلمقدم مصطفى

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراســة قيــاســية خلال الفترة 1970-2009 31

ساهد عبد القادر بوذغن ثاني شفيقة

دور التعليــم في النمــو الاقتصادي. 43

بن العارية حسين بطاهر سمير

المناولة الصناعية كإستراتيجية لرفع النمو الاقتصادي في الجزائر -مع الإشارة إلى التجربة اليابانية- 59

بن الدين امحمد

مساهمــة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمــو الاقتصادي في الجزائــر 75

بن عاتق حنان و بن عاتق عمر

أهمية تقييم دورة حياة المنتج في تحقيق التنمية المستدامة لسلاسل الإمداد 84

د. أقاسم عمر و ساوس الشيخ

اقتصــاد المعرفة: أي تحول للمؤسسات الاقتصادية؟ 95

د. بوزيان عثمان و خطيب محمد

أثر أخلاقيات الإدارة في تقليل فرص الفساد الإداري 106

بن احمد عبد القادر و بومدين محمد

دور إدارة الموارد البشرية في تحسين أداء الأفراد في المؤسسات الاقتصادية 118

د. حسان خبابه

أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر منطقة بشار 147

- د. بودي عبدالقادر -أ. بن جيمة عمر

المناولة الصناعية كإستراتيجية لرفع النمو الاقتصادي في الجزائر

–مع الإشارة إلى التجربة اليابانية –

بن الدين امحمد، أستاذ مساعد أ ، جامعة ادرار

mustadine@yahoo.fr

ملخص:

يهدف البحث إلى إبراز دور المناولة الصناعية كأحد الاستراتيجيات المناسبة للرفع من أداء القطاع الصناعي سعيا وراء حفز النمو الاقتصادي. ومن خلاله سيتم تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لترقية هذا النوع من أنواع الشراكة الصناعية الإستراتيجية، من خلال الاستفادة من أهم تجربة دولية ناجحة في هذا المجال ممثلة في التجربة اليابانية.

Résumé

La recherche vise à souligner le rôle de la sous traitance industrielle que des stratégies appropriées pour améliorer les performances du secteur industriel, en cherchant à stimuler la croissance économique. Ce qui est aussi de mettre en évidence les actions les plus importantes menées par l'Algérie afin de promouvoir ce type de stratégie de partenariat industriel, en tirant parti de l'expérience la plus réussie internationale dans ce domaine représenté dans l'expérience japonaise

Code Jel: F43

مقدمة:

شهد النظام العالمي خلال الفترة الأخيرة تحولات كبرى في الميدان الاقتصادي لا سيما مع دخول العولمة، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و توقيع بعض دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوربي، مما أدى بها و بمؤسساتها إلى التأقلم مع قواعد جديدة فرضتها التجارة العالمية و المنافسة الدولية الشديدة.

فقد لعبت الثورة المتزايدة في وسائل الاتصالات والاستخدام المكثف للتكنولوجيـــــا واشتداد المنافسة وتدويل عملية الإنتاج، وغيرها دورا حاسما في تحول المؤسسات المقدمة للأعمال(الآمرة بالأعمال) donneur d'ordre من نظام دمج مراحل التصنيع إلى نظام التخصص والتركيز على الوظائف الرئيسية والتعاقد مع المنشآت المناولة (المنفذة)Les sociétés sous- traitantes لتنفيذ مراحل التصنيع أو الإنتاج المكملة الأخرى.

لذا أدركت العديد من المؤسسات لا سيما في الدول النامية في العقود الأخيرة أهمية أسلوب المناولة في تفعيل علاقات التشابك والتكامل بين مختلف وحدات القطاع الصناعي الذي يعاني في الأساس من مشاكل كثيرة لعل أبرزها، التركيز على الصناعات الأولية والتخلف التكنولوجي وتدني مستويات الكفاءة والإنتاجية وضعف علاقات الترابط والتكامل بين المنشآت الآمرة بالأعمال وتلك المنفذة لها (المناولة).

والملاحظ أنه عمليا، ما زال تطبيق أسلوب المناولة في الجزائر، يواجه بعض الصعوبات، منها ما يتعلق بمفهومه وخصائصه وآلياته ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معه بشكل نظامي، ويظهر ذلك من خلال ضعف الانتشار والاستخدام المحكم لهذا الأسلوب في المؤسسات خاصة الصناعية منها، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى أدائها الاقتصادي والمالي وبالتالي ضعف معدلات نموها وطاقاتها الإنتاجية وقدراتها التنافسية، ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية بحثنا مبلورة في التساؤل التالي:

كيف يمكن للمناولة الصناعية أن تساهم في رفع النمو الاقتصادي؟ وما هي مختلف الإجراءات المنتهجة في الجزائر لتنمية هذا الأسلوب في الظرف الحالي والمستقبلي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل اقترحنا تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- الإطار المفهومي للمناولة الصناعية.
- أهمية المناولة ودورها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- التجربة اليابانية في مجال المناولة، ومقومات نجاحها.
- إستراتيجية الجزائر في مجال ترقية المناولة الصناعية وتفعيل انتشارها.

أولا: الإطار المفهومي للمناولة الصناعية:

1- تعريف المناولة الصناعية:

رغم زيادة الاهتمام بالمناولة كأحد الأساليب المهمة في تنفيذ عقود المقاولة وإثبات أهميتها كمحرك لعلاقات التعاون والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنشآت من قبل الاقتصاديين فإنهم لم يتوصلوا إلى إجماع حول تعريف موحد لعبارة "المناولة"

فحسب المنظمة الفرنسية AFNOR[1] فإن « المناولة هي عملية أو عدة عمليات لخلق، إعداد، إنتاج و القيام بخدمات أو صيانة مفتوحة لصالح مؤسسة يقال لها منفذة للعمل وهي ملزمة بتطبيق التوجيهات حسب الخصوصيات التقنية المعطاة من طرف المؤسسة الآمرة بالعمل».[2]

ويمكن تعريفها بأنها" جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر (تسمى : منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين".[3]

كما يمكن تعريف المناولة بأنها اقتناء مقاول رئيسي لالتزام يتعهد من خلاله مقاول آخر من الباطن بتقديم عناصر أو انجاز خدمة معينة مع التزام المقاول الرئيسي بتوفير كافة العناصر المتعاقد عليها.[4]

وحسب الدكتور محمد طه إبراهيم فإن المناولة أو ما يسمى المقاولة من الباطن[5] هي "ذلك العقد الذي يبرمه متعاقد أو مؤسسة مشتركة مع مؤسسة أخرى أو شخص أجنبي يدعى المقاول من الباطن بغية تنفيذ العمل الأصلي أو الحصول على منفعة ناشئة عن العقد الأصلي والذي يستند في وجوده ونطاقه ومدته إلى العقد الأصلي باعتباره سبب وجوده"[6]

و من خلال التعريف يبرز لنا وجود ثلاثة عناصر هي:[7]

- صاحب الأشغال (مالك المشروع)،
- صاحب العقد الرئيسي(الآمر بالعمل)،
- المتعاقد من الباطن (المنفذ أو المناول)،

إضافة إلى وجود عقدين، الأول رئيسي يربط بين صاحب المشروع والشخص الحاصل على العقد الرئيسي من جهة، و عقد من الباطن الذي يربط هذا الأخير مع المتعاقد من الباطن من جهة أخرى.

ويمكننا من خلال هذا التعاريف أن نستخلص العناصر التي تتميز بها المناولة، فمن جهة تتكون من عقدين هما : عقد المقاولة الأصلي والعقد من الباطن، ومن جهة أخرى، يستند عقد الباطن في وجوده ونطاقه ومدته إلى العقد الأصلي الذي يعد سببا في وجوده. فضلا عن ذلك فإن المقاول المشترك(الأصلي) لا يختفي في التعاقد من الباطن بل على العكس يظل موجودا كحلقة وصل بين العقد الأصلي والعقد من الباطن، ولا يترك المسرح التعاقدي شاغرا.[8]

ولتوضيح المقصود بالمناولة يمكن إدراج الشكلين التاليين:

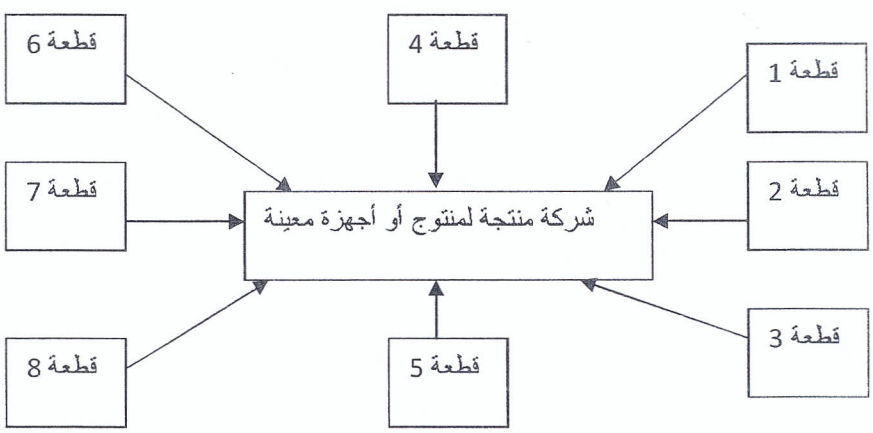

الشكل (01): العلاقة بين الشركات المنتجة والمستهلكة لمستلزمات الإنتاج في إطار عقد صناعي عادي

المصدر : عبد الرحمن بن حدو " **المناولة الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية في ظل المستجدات الدولية**" ندوة حول دور المناولة والشراكة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة، أبو ظبي، 29-30 مارس 1998، موقع المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، بتاريخ 2006/09/20، بتصرف. www.arifonet.org.ma/Data/subcontracting/mounawala/a.htm،

وهنا يقوم عدد قليل من الشركات المتخصصة بمناولة شركة عملاقة منتجة لأجهزة معينة بالقطع والمكونات، كتزويد شركات معينة لشركة مختصة في إنتاج أجهزة التلفاز بمختلف القطع الكهربائية والإلكترونية (الملفات، المحولات، المقاومات، أو اللوحات المطبوعة ...الخ)، بصفة منتظمة حسب مواصفات وشروط تقنية وأسعار منافسة وشروط تسليم محددة.

كما تنشأ حالات التعاقد من الباطن من خلال العقود التي تبرمها شركات عملاقة كـ (تويوتا أو رونو أو غيرها) مع عدد قليل من الشركات المتخصصة لتلبية احتياجاتها من القطع والمكونات، حيث تقوم هذه الشركات المتخصصة بدورها بإبرام عقود من الباطن مع عدد كبير من الشركات الصغيرة المتخصصة للتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركات الكبيرة كما يوضحه الشكل التالي:

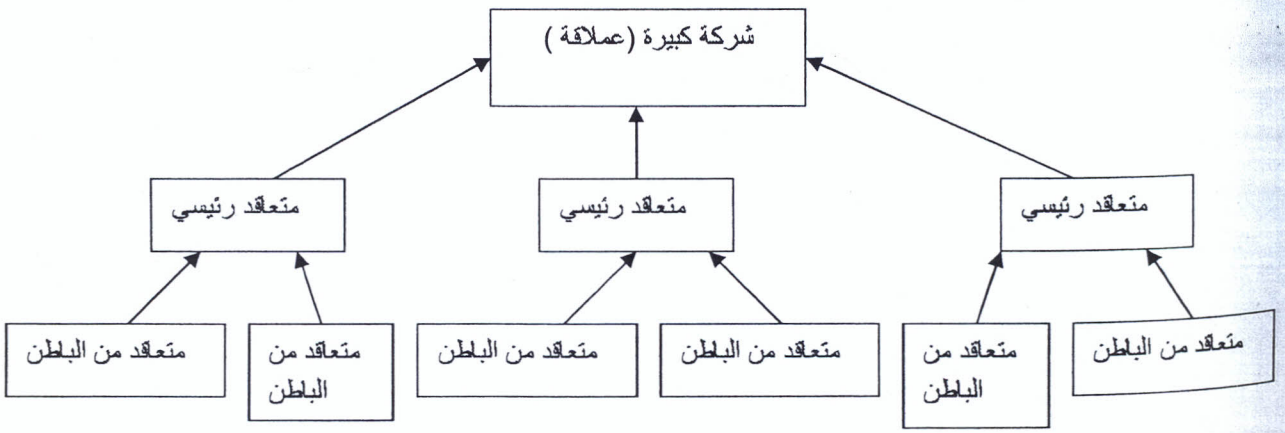

الشكل (02): الحالات الاستثنائية للتعاقد من الباطن

المصدر : عبد الرحمن بن حدو " المرجع السابق، بتصرف

2: مبررات اللجوء إلى المناولة الصناعية:

لقد برهنت الوقائع الصناعية على أهمية المناولة التي أصبحت تشكل أهم ابرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على تحقيق التنمية الصناعية بجميع البلدان المتقدمة. حيث مكنت المؤسسات التي أخذت بها، من تنظيم نشاطها وتحقيق التخصص وتقسيم العمل، الحد من النفقات، زيادة الكفاءة، تعظيم المكاسب ورفع القدرة التنافسية. كما أصبحت مساهمتها في الإنتاج الصناعي تمثل نسب مهمة في البلدان المتقدمة، تزيد على 15% في الاتحاد الأوروبـــي و35% في الولايات المتحدة الأمريكية، و56% في اليابان.[9]

ولقد كان لعديد السلبيات التي عرفها الاعتماد على نظام الإنتاج المدمج الأثر الكبير في التعجيل باللجوء إلى نظام الإنتاج المتخصص سواء بعقد شراكة أو تعاون بين المؤسسات من خلال إبرام عقود شراكة أو مقاولة أو حتى القيام بتحالفات إستراتيجية. وإذا اعتبرنا أن أسلوب المناولة يعد من أحد أنواع الشراكة فإن هناك العديد من الأسباب تجعل من هذا النوع من أشكال التعاون ضرورة حتمية سواء بالنسبة للمؤسسة الآمرة أو المنفذة (مقاول الباطن). وقد ذكر هايز ومولينكوف (1998) عديد الأسباب لعل أهمها:[10]

- تخفيض تكلفة التبادل والمخاطرة،
- التغلب على القصور الموجود لدى بعض الشركات في بعض الموارد الإستراتيجية،
- اكتساب المعرفة،
- التسويق عن طريق تكوين علاقات قوية مع العملاء والموردين،
- تنمي الشركات الآمرة وكذا المقا?ولة من خلالها، علاقات تعاونية تمكنها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية بطريقة أفضل، وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح في الأجل الطويل.

كما أن هناك أسباب أخرى دفعت الشركات إلى الاستعانة بهذا الشكل من أشكال التعاون نذكر منها:[11]

* تحقيق الاستقرار في سوق السلع: من خلال إنتاج بعض السلع المتميزة بعدم الانتظام في الطلب، بسبب التذبذبات الموسمية والدورية،

* تكنولوجيا الإنتاج ونظم العمل: والتي شجعت على التعاقد من الباطن خاصة في حالة اختلاف الحجم وفقا لمراحل الإنتاج المختلفة،

* هيكل سوق العمل: وذلك بتفضيل الشركات الكبرى للعمالة الرخيصة المتواجدة في المؤسسات الصغرى، والتي يمكن الحصول عليها عن طريق التعاقد من الباطن.

3- أشكال المناولة الصناعية :

هناك صيغ كثيرة في مجال المناولة يمكن الأخذ بإحداها حسب الاستراتيجيات التي تتبناها المنشآت الصناعية في هذا الميدان، حيث يتميز هذا الأسلوب بالمرونة والتأقلم مع متطلبات السوق المتجددة، ويمكن تصنيف عقود المناولة حسب المستوى المنعقدة ضمنه إلى قسمين:[12]

3-1- المناولة الوطنية (Sous-traitance nationale) :

فـــي هـــــذه الصيغة تتمتع المنشـــآت المقدمة والمنفذة للأعمال المتعاقدة بنفس الجنسية وتمارس نشاطها داخل حدود وطنها.

3-2- المناولة الدولية (Sous-traitance internationale) :

في هذه الصيغة تختلف جنسية المنشآت المقدمة والمنفذة للأعمال المتعاقدة دون اعتبار للمكان الذي تمارس فيه عملها. وهناك أربعة أشكال لهذه العقود يمكن إدراجها كما يلي:[13]

أ- **النمط الأول:** اتفاقية بين طرفين يتمتعان بالاستقلال التام عن بعضهما البعض ويقعان في دولتين مختلفتين الأول مقدم أو ما يطلق عليه بالأصل والآخر مضيف والشكل التالي يوضح هذا النوع:

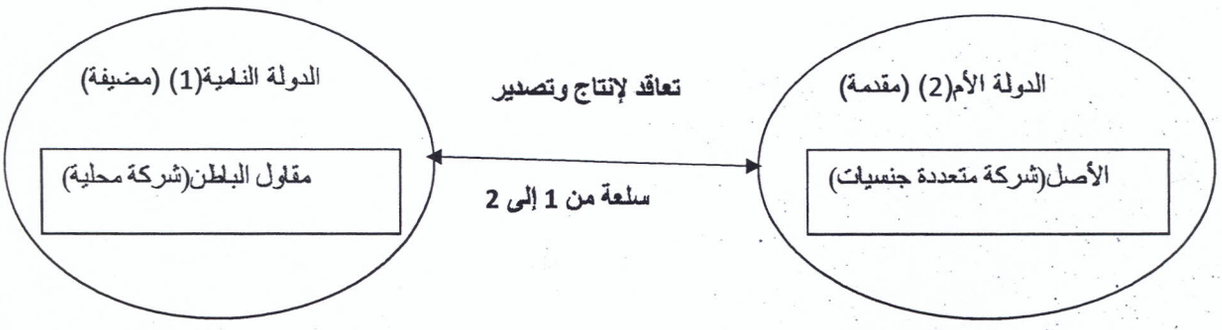

الشكل (03): أول أنماط عقود المقاولة الدولية من الباطن

المصدر: صلاح عباس "العولمة وآثارها على الفكر المالي والنقدي" مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر 2005، ص 120.

ب- **النمط الثاني:** اتفاقية بين طرفين أحدهما فرع لشركة أجنبية والآخر شركة محلية(أو منشأة مقاولات) أو مستثمر أجنبي داخل الدولة المضيفة حيث تقوم الشركة المحلية التي يطلق عليها (مقاول الباطن) بانجاز أو تصنيع مكونات سلعة معينة وتوريدها إلى الفرع الذي بدوره يقوم إما بإضافة عمليات إنتاجية أو عملية أخرى ثم يقوم بتصديرها إلى المركز الرئيسي للشركة الأم أو يوجهها مباشرة إلى أسواقه، والشكل الموالي يوضح هذا النمط

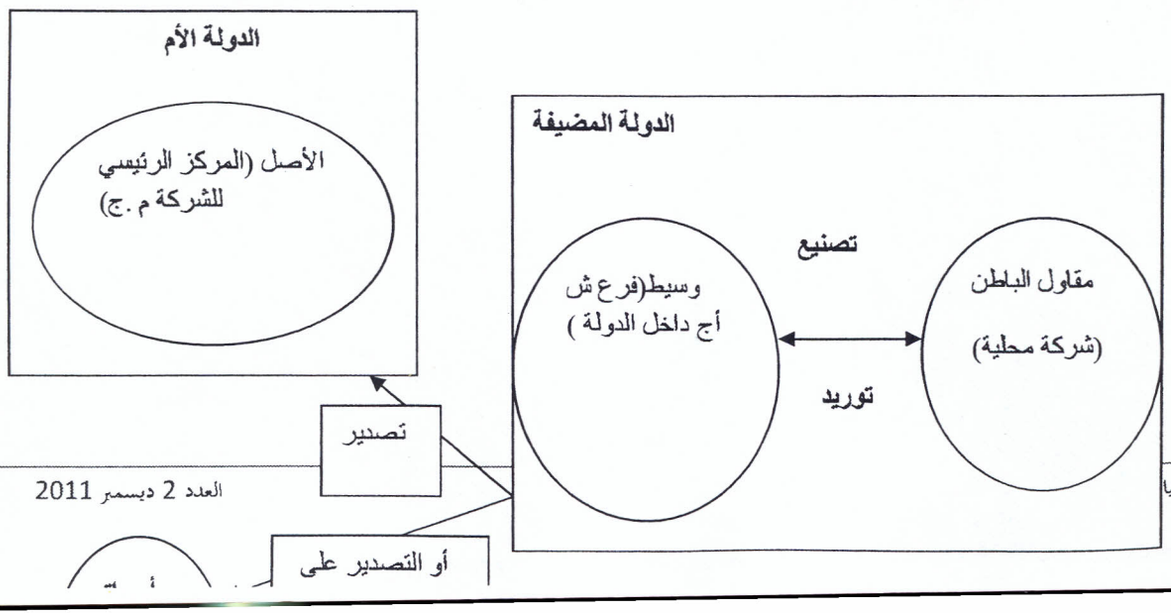

ج- **النمط الثالث:** اتفاقية بين طرفين فرعين لشركتين إحداهما محلية وهي مقاول الباطن والأخرى أجنبية مركزها في الدولة الأم وفرعها داخل الدولة المضيفة، على أن يقوم فرع الشركة المحلية بتصنيع أجزاء أو مكونات سلعة معينة وتقديمها مباشرة للدولة الأم أو إلى أحد الأسواق مباشرة أو أن يضيف إليها بعض التغييرات ويقوم إما : 1- ببيعها محليا لحساب الشركة الأم 2- تصديرها للدولة الأم 3- إدخالها إلى أسواق أخرى. والشكل الموالي يوضح ذلك:

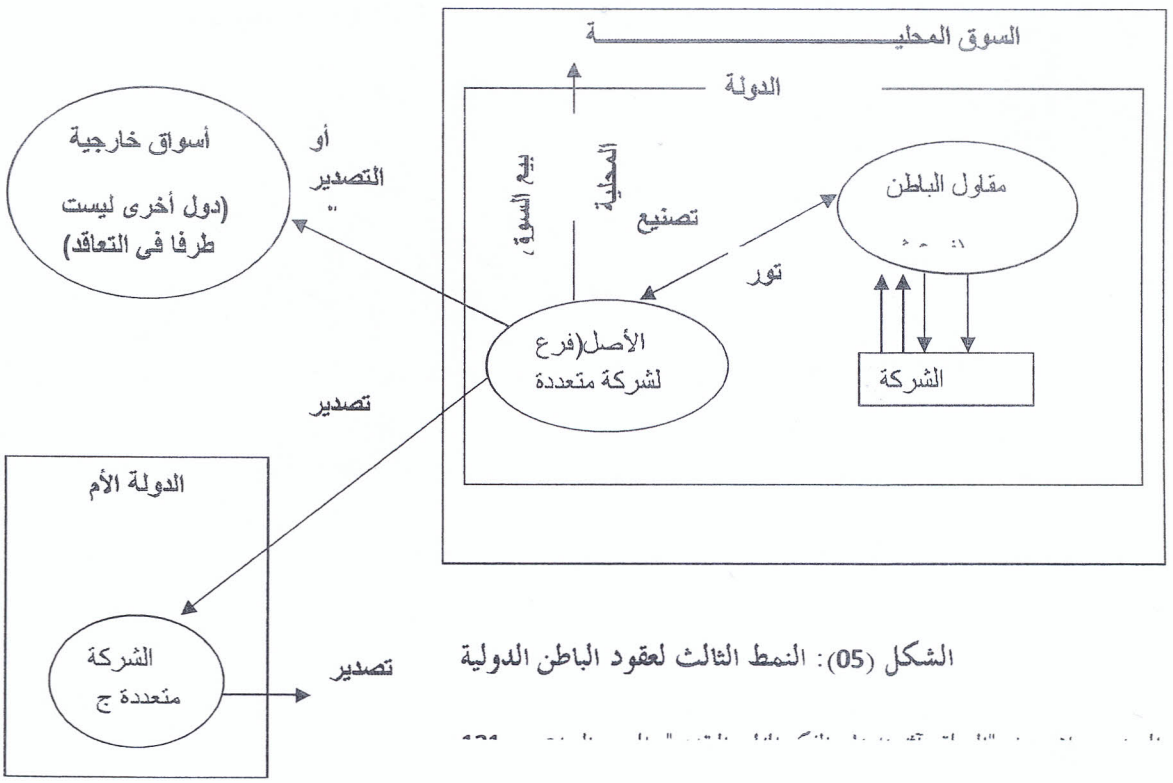

الشكل (05): النمط الثالث لعقود الباطن الدولية

د – **النمط الرابع:** وهنا قد يكون وسيط كطرف ثالث متواجد في الدولة المضيفة أو خارجها يتعاقد مع فرع شركة متعددة الجنسيات متواجدة في الدولة المضيفة، ليقوم بتصنيع أجزاء سلعة معينة أو إنجاز معين، ثم يقوم هذا الوسيط أيضا بالتعاقد من الباطن مع مستثمر محلي أو منشأة مقاولات لتنفيذ العقد لقاء مقابل أقل ويكون بذلك الفرق بين تكلفتي التعاقدين هو ربح الوساطة أو السمسرة. والشكل الموالي يوضح هذا النمط:

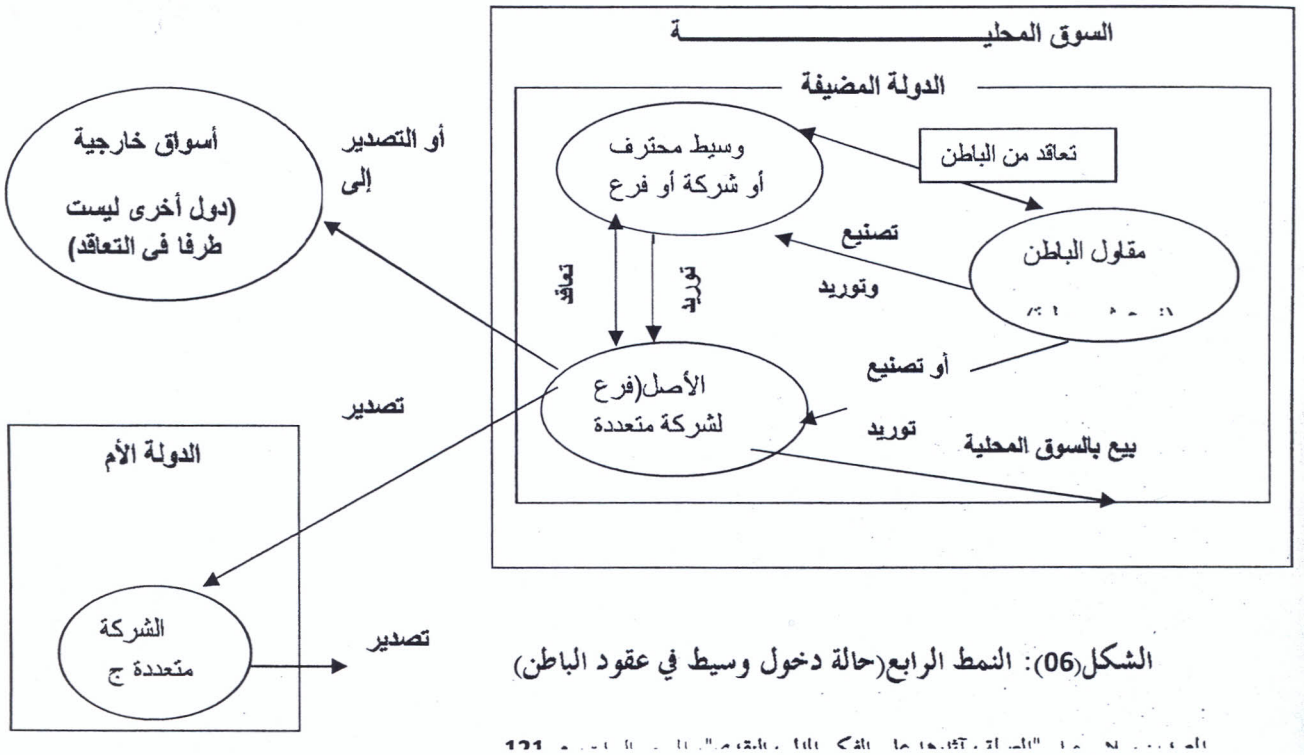

الشكل(06): النمط الرابع(حالة دخول وسيط في عقود الباطن)

وتأخذ المناولة سواء على المستوى المحلي أو الدولي عدة صيغ لعل أهمها:[14]

أ) **مناولة طاقة الإنتاج** (Sous-traitance de capacité) : تعقد بين منشأة مقدمة للأعمال ومنشأة أخرى متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب أو عطل فني أصاب أجهزتها أو إبرام عقود طويلة المدى بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي.

ب)- **مناولة التخصص** (Sous-traitance de spécialité): تلجأ في هذه الحالة منشأة مقدمة للأعمال إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة(مناولة) تتوفر على التجهيزات والتكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتوج المطلوب حسب شروط المنافسة.

ج)- **مناولة الخدمات**(Sous-traitance de services): تفضل عديد المؤسسات اللجوء إلى المكاتب و المؤسسات المتخصصة. لأداء عدة أعمال كانت تقوم بها بنفسها، كالتسيير المحاسبي المالي المعلوماتي البيئة النقل الأمن التأمينات، ...الخ. يتطلب هذا النوع من المناولة كفاءة و نظاما متخصصا أين تقوم بورصات المناولة و الشراكة بدور كبير لاسيما للآمرين بالعمل.

د)- **مناولة الصيانة**(Sous-traitance de maintenance): حيث تلعب تكاليف عمليات الصيانة، دورا مهما في توجيه نشاط المؤسسة، في هذا الإطار تعتبر المناولة ذات أهمية قصوى، فهي تمكن من تخفيض أسعار عملية الصيانة و الحد من وقت توقف الآلات.

ثانيا– أهمية المناولة الصناعية في رفع معدلات النمو الاقتصادي:

قبل التطرق إلى الدور الذي تلعبه المناولة في الرفع من الأداء الاقتصادي، لا بد من الإشارة أولا إلى العلاقة الوطيدة الرابطة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي.

1- العلاقة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي:

يعتبر الجدل حول دور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي محور كثير من الدراسات التطبيقية التي أعطت نتائج متباينة. ولعل من أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي هي تلك التي قام بها كالدور Kaldor والتي حاول من خلالها البحث عن أسباب تباطؤ النمو في بريطانيا، واستنتج أن انتقال العمالة الفائضة من القطاعات غير الصناعية الأقل إنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية يحدد معدل الناتج، وبناء على ذلك استنتج أن الناتج الصناعي هو محرك النمو.

وقامت بعد ذلك عدة دراسات باختبار صحة فرضية كالدور، مثل[15] دراسة (بيارام Biaram) التي اختبرت الفرضية في تركيا للفترة 1925-1978، دراسة (دراكوباولس وثيدوشيو Drakopoulos and Theodossiou) في اليونان للفترة 1967-1988 بالإضافة إلى دراسة (أتيسوقلو Atesoglu) في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقام الدكتور خالد بن حمد بن عبد الله في دراسة أخرى باختبار الفرضية لإظهار العلاقة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتوصلت هذه الدراسات إلى أن نمو القطاع الصناعي كليا أو جزئيا يحدد نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتحديد القطاع الزراعي وقطاع الخدمات ومن ثم النمو الكلي.

2-دور المناولة في حفز النمو الاقتصادي:

تعتبر المناولة الصناعية أحد العناصر الأساسية لأي تنمية صناعية وتعد مقياسا للتطور الاقتصادي من خلال دورها في تحسين وزيادة الإنتاجية وإسناد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق برامجها، سواء فيما بينها، أو مع المؤسسات الكبرى باعتبارها وحدات إنتاجية للمناولة الصناعية أو كمورد مختص.

ولقد تطورت المناولة تاريخيا بإبرام الصفقات بين الأشخاص الاعتبارية الإقليمية العامة لإقامة المنشآت الهامة كإنشاء الطرق والموانئ والصاروخ الأوربي آريان "La Fusee Ariane" وسفينة الفضاء الأمريكية وغيرها من التكنولوجيا الرائدة والتي تفوق تكاليفها الإمكانيات المادية أو الفنية لمشروع واحد.[16]

ومع مطلع القرن العشرين وبظهور الشركات الكبرى في مجال الإنتاج امتدت المناولة إلى القطاع الخاص، كما أصبحت تشكل حيزا هاما من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتل اليوم أكثر فأكثر مكانة ذات أهمية خاصة في اقتصاد البلدان الصناعية مما يفسر تحقيق دول كالولايات المتحدة وألمانيا واليابان وإيطاليا وحديثا اسبانيا، تطورا منقطع النظير في مجال المناولة، فعلى الرغم من وجود درجة عالية من التكامل الرأسي والأفقي بين المؤسسات الكبيرة فإنها لم تحقق الاكتفاء الذاتي في جميع أنشطتها. وبذلك فهي تعتمد على منتجين آخرين لانجاز العديد من الأعمال والخدمات مما يبين الدور المهم جدا الذي يلعبه التعاقد من الباطن في الصناعة ولا سيما أن العديد من المراقبين أمثال ("Williamson"عام 1985، وPiore و Sabel 1984) يشيرون إلى أن التعاقد من الباطن أصبح يستحوذ على نطاق واسع خاصة

في الصناعات أو المناطق الصناعية (الصناعة اليابانية. شركات الغزل والنسيج الايطالية ، الخ) حيث أن تقنيات التصنيع تشهد فيها مرونة عالية.[17]

كما يلاحظ في البلدان المتطورة والمصنعة أن الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهم جدا بحيث تمثل من 50% إلى 70% من المنتوج الوطني الخام و70% من نسب التشغيل و30% من الصادرات المباشرة، وباعتماد هاته المؤسسات بشكل كبير على نظام المناولة فإن ذلك سيساهم بشكل كبير في رفع معدلات النمو لهاته الدول.

ومن خلال الأرقام فإن المناولة الصناعية تبقى في المقام الأول للاقتصاديات المتطورة، فمثلا في دراسة قامت بها لجنة من الاتحاد الأوروبي تبين أن 70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختصة في مجال المناولة الصناعية مما يبين مدى مساهمة هذا الأسلوب في الناتج المحلي ومدى مساهمته في الرفع من معدلات النمو لهذه البلدان.[18]

ثالثا: التجربة اليابانية في مجال المناولة ودعم نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يعتبر نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم.

وكما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل أفقيا ورأسياً وأمامياً وخلفياً مكونه فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة، وكان لاعتماد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي 99.7% من عدد المشروعات وتشغل حوالي 70% من اليد العاملة، أن انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات وتراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان[19].

1/ دعائم قيام تجربة المناولة الصناعية في اليابان: ل

قد قامت التجربة اليابانية في مجال النهضة الصناعية على أساس عنصرين هامين هما:[20]

*تنمية روح المنشأة والابتكار وإدخال التحسينات اللازمة في جوانب التكنولوجيا من أجل ترقية القطاع الصناعي.

* تنمية روح المناولة من خلال الاعتماد على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد أساسا على المقاولة من الباطن أو ما يدعى بالصناعات المغذية، التي أصبحت مجالا حيويا لهاته المؤسسات، ونذكر على سبيل المثال[21] تعامل شركة جنرال موتور الأمريكية مع أكثر من 30000 مورد ومناول صغير، تعامل شركة رونو الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد صغير. و تصل نسبة اعتماد الصناعات الكبيرة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى 89.2% في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والى 88.4% في صناعة السيارات ومعداتها والى 86.9% في صناعة الآلات في اليابان.

هذا الانتشار الكبير للوحدات الصغيرة التي تعمل في إطار المقاولة من الباطن، يمكن أن يبرر بعاملين هما:

- تخفيض تكلفة الإنتاج ، - التقليل من الأخطار الصناعية ونسب التلف، بالإضافة إلى الأخطار والتبعات الاقتصادية.

ولغرض تنمية روح المناولة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأساسية أهمها :[22]

- **1-1/ إجراءات قانونية وإدارية:** حيث عملت الدولة من خلال وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية بإنشاء قسم للمناولة ضمن هيكل وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنيطت به المهام التالية:

- متابعة تطبيق قانون 1956 الخاص بضمان تسديد مستحقات المناولين،
- متابعة تنفيذ قانون 1966 الهادف إلى توحيد معاملة المنشآت الصغيرة المنفذة للأعمال مع غيرها من الشركات الكبيرة والمتوسطة،
- متابعة تطبيق قانون 1970 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث وتطوير وسائلها وإصدار ونشر "دليل المناولين الصغار بالتعاون مع الآمرين بالأعمال.

1-2/ إجراءات عملية: أهمها قيام الدولة بتكوين "جمعية تنمية المناولة" إلى جانب قسم المناولة، تضم الجمعية في صفوفها أكثر من (100) ألف منتسب. وتقوم الجمعية بواسطة مكاتبها المحلية بأدوار كثيرة مكملة تتمحور حول :

- فك النزاعات بين المقاولين من الباطن فيما بينهم وكذلك بينهم وبين المقاولين الأصليين،

- دعم وتشجيع إقامة مراكز للمناولة والشراكة للربط بين المقاولين من الباطن والمؤسسات المقدمة الأعمال،

- توفير أدلة وإعداد مخططات قطاعية لمساعدة المؤسسات المنفذة للأعمال في الاستفادة من المزايا المالية والضريبية التي تقدمها الأجهزة المختصة.

2/ تحديات تجربة المناولة وإجراءات مواجهتها في اليابان:

لقد أدى السلوك المتبادل بين المؤسسات الآمرة بالأعمال والشركات المناولة إلى تكوين شبكة متراصة بين الطرفين وخلق مناخ محفز للتوظيف والاستخدام إلا أن هذا النظام شهد بروز مجموعة من المشاكل وفي مقدمتها نقص اليد العاملة الذي واجهته القطاعات الصناعية نتيجة الحد من الولادة خاصة منذ عام 1980.

ولمواجهة هذا المشكل، قامت عديد المنشآت بإنشاء فروع لها في أماكن تميزت بكثافتها السكانية بعيدا عن مقرات عملها الرئيسية، فعلى سبيل المثال، ولأول مرة في تاريخها قامت شركة "تويوتا" بإنشاء فروع لها في منطقة "كيوتو"، حيث تم اختبار طرق وأساليب عمل وإنتاج جديدة من أجل إيجاد ظروف أكثر ملائمة للعمل.

كما أدى شح اليد العاملة الوطنية بعدد متزايد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية التي تعتبر مصدر طاقة للاقتصاد الياباني،[23] إلى الهجرة والإقامة في دول جنوب شرق آسيا المعروفة بأجور العمالة المنخفضة

ولقد واجهت المنشآت الصغيرة والمتوسطة المناولة التي انحصر نشاطها داخل اليابان ضغوطا قوية حملتها على إعادة هيكلتها وتوجيه جزء من نشاطها إلى الصناعات المتجددة وإدخال تكنولوجيا متطورة قادرة على خلق أكبر قيمة مضافة واقتحام مجالات جديدة مثل تركيب

مكونات حواسيب الجيل الجديد، وتطوير صناعة السيارات التي انتعشت فيما بعد نتيجة اقتحام كبار صانعي السيارات أسواق مزدهرة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا وقدرتهم كذلك على إنتاج وعرض أجيال جديدة من السيارات بأسعار منخفضة خلال فترات قياسية.

رابعا : إستراتيجية الجزائر في إطار ترقية المناولة الصناعية: قبل التطرق إلى أهم الإجراءات المنتهجة من طرف الجزائر لترقية المناولة، يجدر بنا إعطاء تشخيص بسيط لوضعية القطاع الصناعي الجزائري، والذي من خلاله يمكن إدراك مدى الحاجة إلى انتهاج أسلوب المناولة سعيا وراء إنعاش الصناعة المحلية وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي.

1/ تشخيص واقع نمو القطاع الصناعي في الجزائر:

إن المتتبع لإستراتيجية الجزائر في إطار ترقية المناولة يرى بوضوح كبير، الاهتمام الذي باتت توليه الدولة لترقية النسيج الصناعي من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، التي أصبح لها دور كبير في ترقية هذا النوع من أشكال التعاقد والشراكة الصناعية. فحتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية.

غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة. ليتغير بذلك هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاط الاقتصادي.

وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة.[24]

ومن خلال الأرقام التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات، تتجلى لنا حالة الصناعة الوطنية والوضعية السيئة التي وصلت إليها وبالأخص القطاع العمومي، حيث عرفت جل الصناعات انخفاضا شديدا في الإنتاج، سنة 2006 عدا فرعين عرفا ارتفاعا طفيفا هما فرع الفلين، الخشب والورق، وفرع الصناعات المعدنية، الحديدية، الإلكترونية والكهربائية.ويمكن توضيح معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2008 كما يلي:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو%)	1.7	0.3-	1.1	1.1	0.4	1.6	0.3-	0.3	1.9

المصادر : 1/ قوريش نصيرة"**أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة العلوم اقتصاديات شمال إفريقيا،صادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 05، السداسي الأول 2007، ص.92

2/ مجمع وكالات أنباء المغرب العربي للأنباء "**ارتفاع الإنتاج الصناعي في القطاع العمومي**" مقال متوفر على الخط http://www.pooluma.org/uma_ar/html/model_ar.asp?ref=23227 بتاريخ 2010/07/01، 22:00.

إن هذه الأرقام توضح مدى ركود القطاع العمومي الصناعي الذي يبقى بعيدا جدا عن قدراته المفترضة، مقارنة مع الإمكانيات المالية المسخرة خلال عشريتين من الزمن ويظهر هذا الركود من خلال التدهور الذي عرفه معدل النمو خلال الفترة 2000-2005 والعجز المسجل سنة 2006.

ان هذا التراجع المستمر منذ نهاية الثمانينيات للصناعة يظهر من خلال تدني معدلات نمو القطاع الذي حقق أحد أضعف معدلات نموه سنة 2007 منذ سنة 2005، حيث سجل الناتج الإجمالي الصناعي نموا بنسبة 11% عام 2007 مقابل 15.7% سنة 2006، و 37.7 عام 2005.[25]

وما يلاحظ هو أن عام 2008 شهد تحسنا في أداء القطاع الصناعي، حيث قارب الناتج المحلي الصناعي 85 مليار دولار مقابل 65 مليار دولار عام 2007، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجله الجزائر منذ 2001، ويعزى هذا التطور إلى تحسن أسعار النفط العالمية عام 2008 والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية. ويمكن توضيح تطور الناتج المحلي الصناعي خلال الفترة 2001 – 2008 من خلال الجدول الموالي:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الصناعي(مليون دولار)	22072	21931	27806	36480	50197	58083	65181	84265

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين "**التقرير الصناعي العربي** 2009-2010" وفق معطيات البنك المركزي، ص82.

وعلى الرغم من الأداء الجيد الذي عرفه قطاع الصناعة التحويلية في مجمله عام 2008 فإنه لا يزال يعتبر أدنى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري (5 ٪)بالمقارنة مع قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يساهم ب 48 ٪.[26]

وتلخيصا لما سبق يمكن القول أن الصناعة الجزائرية تتميز اليوم بـــ[27]:

-قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق، أو لقدم التجهيزات والمعدات واهتلاكها،

-إنتاجية ضعيفة وحتى سلبية،

-عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال،

-مردودية منخفضة و معدلات نمو متدنية جدا،

-إنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية،

-تبعية كبيرة لقطاع المحروقات،

-عدم التنوع في الصادرات،

-ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا.

إن هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المنتظرة من الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوربي أو الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة. لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة، والتفكير في تنميتها وإنعاشها بات ضروريا من خلال انتهاج استراتيجيات محكمة لتنشيط النسيج الصناعي الذي يرفع من القيمة المضافة للصناعات التحويلية كاعتماد إستراتيجية المناولة الصناعية.

2- ظهور نظام المناولة في الجزائر:

لم تلق المناولة الصناعية اهتماما كبيرا من السلطات العمومية طوال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. بعدها أدركت الجزائر أهمية هذا الأسلوب فشرعت في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية، أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/19 و المتعلق بالاستثمار، ليتعزز مع بداية التسعينيات بصدور قانون الصفقات العمومية في 1991/11/09 المعدل و المتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في 2003/08/11 و الذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى.

وإدراكا منها بضرورة تفعيل هذا الأسلوب وترقيته فقد تم الاتفاق على إنشاء شبكة لبورصات المناولة والشراكة[28] بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في إطار مشروعين هما :

* مشروع ALG/PNUD-DP/90/001 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية،
* مشروع ALG/PNUD/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق ومقرها بقسنطينة وبورصة المناولة والشراكة للغرب ومقرها وهران.

كما تم إنشاء بورصة المناولة والشراكة للجنوب بغرداية بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم أدمجت في مشروع ALG/PNUD/95/004.

وتم بالفعل إنشاء هذه البورصات وأعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة.

هذا وتخضع البورصات للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، ويتجلى دورها من خلال:[29]

- أنها تعد بنك معلومات يوفر دليل لفرص المناولة،
- تقديم المساعدة التقنية و الاستشارات في التسيير، للمؤسسات الصغيرة التي لا تكتسب هذه الوسائل والمعارف،
- تعمل على ترقية المناولة والشراكة على الصعيد الجهوي والوطني والدولي،
- تعمل على ترقية المنتوج الوطني والمساهمة في تغطية الأسواق الداخلية، بواسطة تطوير نسبة النوعية/السعر.

ورغم عدم توفر معلومات إحصائية دقيقة عن عدد مؤسسات المناولة في الجزائر وكذا مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي إلا أنه يلاحظ تركيز كبير على أهمية هذا الأسلوب في الظرف الحالي، حيث تستورد الجزائر سنويا ما قيمته 3 مليارات دولار من قطع المناولة الموجهة

في الأساس لصيانة وإصلاح آلات ومعدات الإنتاج الصناعي، والمقتناة من 8 ممونين رئيسين، وتحتل فرنسا مقدمتهم بـ 422 مليون دولار متبوعة بسايطاليا (189 مليونا) والصين(165مليونا) وألمانيا (136 مليونا) واسبانيا (122 مليونا) والولايات المتحدة الأميركية (115 مليونا) واليابان (89 مليونا) وتركيا بـ 85 مليون دولار.

ويرجع الخبراء، هذه الفاتورة الثقيلة إلى ضعف اهتمام المتعاملين الجزائريين بقطاع المناولة، واتجاههم إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى تعرف حاليا اكتظاظا كبيرا مثل قطاع الصناعات الغذائية، وذلك رغم الأهمية البالغة لقطاع المناولة الصناعية الذي يعد بحسبهم موجّها للتنمية والاندماج الاقتصادي في الجزائر.[30]

3- معوقات ترقية المناولة الصناعية في الجزائر

تعترض المناولة الصناعية في سبيل انتشارها واستخدامها في الجزائر كغيرها من الدول النامية عديد المعوقات لعل أهمها:[31]

- ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها،
- عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار،
- عدم وجود قوانين واضحة منظمة للمناولة الصناعية ،
- عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري،
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية،
- نقص في الموارد المتاحة لدى الأجهزة العاملة في قطاع المناولة.

4/ إستراتيجية الجزائر في مجال ترقية المناولة:

لقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم و ترقية المناولة، والتي بدأت تتضح معالمها بإنشاء المجلس الوطني للمناولة والذي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003 ويتجلى دوره في:[32]

* العمل على تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة،
* تقديم اقتراحات من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني،
* ترقية الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب،
* تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينهما.

كما بادرت الجزائر إلى اتباع مجموعة من الإجراءات يمكن إجمالها في النقاط التالية:[33]

- وضع إطار قانوني يسعى إلى ترقية المناولة: وهدفه تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية، من خلال القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمكرس لنظام المناولة،

- وضع برنامج عملي للتطوير و ترقية المناولة: وذلك من خلال:

أ- تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير و ترقية المناولة مثل قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنظيم لقاءين متخصصين لتطوير و ترقية المناولة حول الأقطاب البتروكمياوية لسكيكدة (2000) وأرزيو(2002) حيث سجلت مشاركة أكثر من 200 مؤسسة كبيرة و صغيرة في كل ملتقى، بالإضافة إلى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، المنظم من طرف الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير"ساديكس" بالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، وذلك بالجزائر أيام 12إلى15 سبتمبر 2006.

ب- تنظيم معارض متخصصة لتطوير و ترقية المناولة مثل تنظيم الصالون الدولي للشراكة والمناولة الأول سنة 2002 والثاني سنة 2004 بوهران، الصالون الدولي لترقية المناولة والشراكة (2003) بالجزائر العاصمة، الصالون الوطني للتغذية و التغليف (2002) بعنابة،

- تأهيل بورصات المناولة و الشراكة : حيث تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية و برنامج ميدا (MEDA) على القيام بعملية تأهيل لبورصات المناولة و الشراكة الجهوية،[34]

- ربط البورصات الأربعة مع الفروع التي تنشأ على المستويين المحلي والخارجي: من خلال ربط البورصات الأربعة مع بعضها، وكذا ربطها مع المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة. وفي هذا الإطار فقد تم الإعلان في شهر جوان من سنة 2009 عن ميلاد التنسيقية الوطنية لبورصات المناولة والشراكة من طرف المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، وتعمل التنسيقية على الرفع من مستوى تمثيل الجزائر في الخارج.[35]

كما تسعى الدولة ربط شبكة بورصات المناولة و الشراكة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة، حيث تم الاتفاق مع الطرف التونسي و المغربي وبمشاركة المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين على وضع اللمسات الأولى لتحقيق شبكية تربط بورصات المناولة و الشراكة للدول المغاربية الثلاثة، بالإضافة إلى إنشاء ملحقات محلية لبورصات المناولة و الشراكة في إطار تعزيز مهام البورصات الجهوية للمناولة و الشراكة سعيا لتقريب تمثيلية هذه البورصات مع المتعاملين الاقتصاديين آمرين كانوا أو مؤسسات المناولة .

خاتمـــــــة:

أكدت الدلائل والتجارب الارتباط القوي بين النمو الصناعي ودرجة استخدام المناولة في جميع مراحل العملية الإنتاجية، حيث أصبحت المناولة تأخذ حيزا هاما من نشاط المؤسسات والأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتحتل اليوم أكثر فأكثر مكانة ذات أهمية خاصة في اقتصاد البلدان الصناعية خاصة في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، والتي أثبتت الدور الكبير الذي لعبه هذا الأسلوب في تفعيل علاقات التبادل والتعاون المستمر بين المشروعات، بما يضمن تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

وفي هذا الظرف الذي تحاول فيه الجزائر إنجاح عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بأقل الأضرار الممكنة، وفي ظل محيط دولي غير ملائم ومتميز بالمنافسة الحادة و غير المدعمة. وجب على الدولة التكيف مع المناولة من أجل تخفيف الضغوطات في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى الاهتمام بمختلف الآليات الداعمة لترقية هذا الأسلوب، كتفعيل دور بورصات المناولة وكذا المراكز الأخرى ذات الصلة بهذا المجال كالمجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، بالإضافة إلى تكييف المنظومة التشريعية لتنمية هذا النوع سعيا وراء تحقيق معدلات أعلى للنمو وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.

الإحالات والمراجع:

[1] AFNOR : Association Française de Normalisation (المنظمة الفرنسية للتقييس).

[2] عبد الرحمن بوعلي"**مبررات الانتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الإنتاج**" مداخلة مقدمة للمؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير " ساديكس" بالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية و المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، الجزائر 12-2005/09/15.

[3] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين "**الدليل العربي للمناولة الصناعية**" الطبعة الأولى 2000 ، متوفر على http://www.arifonet.org.ma/Data/Subcontracting/Dalil.htm، بتاريخ 10-09-2009.

[4] MORTON I. KAMIEN, LODE LI, " **SUBCONTRACTING, COORDINATION, FLEXIBILITY, AND PRODUCTION SMOOTHING IN AGGREGATE PLANNING**", Managementt Science Vol. .16. No. II, November IWO, ,Printed in U.S.A?. P 1352.

[5] يمكن القول أن **المناولة الصناعية** هي مرادف لمصطلح المقاولة من الباطن، وفي هذا الصدد أشار المهندس طلعت بن ظافر مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في سنة 2006 وبالتزامن مع عقد مؤتمر المناولة في الجزائر بأن: «مصطلح المناولة هو مصطلح متعارف عليه في دول المغرب العربي ودول شمال أفريقيا، أما بالنسبة للدول العربية في المشرق العربي، فيقال التعاقد أو التعاقد من الباطن» .

[6] أسامة محمد طه إبراهيم"**النظرية العامة لعقود الباطن**" دار النهضة العربية ، مصر ، الطبعة الأولى 2008، ص37.

[7] آيت زيان كمال، إليفي محمد"**المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في الدول العربية**"، مقال بمنتدى طلبة كلية علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر متوفر على، http://etudiantssetif.3arabiyate.net/montada-f22/topic-t2860.htm ، بتاريخ:25-01-2010، 22:00.

[8] أسامة محمد طه إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 38

[9] عبد الرحمن بن جدو"**واقع ومستقبل المناولة الصناعية(التعاقد الصناعي Sub- contracting) في المنطقة العربية** " ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، السابق الذكر، ص05.

[10] رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني"**الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2007، ص205.

[11] زايري بلقاسم "**العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر العدد السابع 2007، ص176.

[12] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين "**الدليل العربي للمناولة الصناعية**" نفس المرجع السابق.

[13] صلاح عباس"**العولمة وآثارها على الفكر المالي والنقدي**" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2005، ص ص 120-121.

[14] عبد الرحمن بوعلي"**مبررات الانتقال من النظام المدمج إلى نظم شبكة الإنتاج**" المرجع السابق، ص05.

[15] خالد بن حمد بن عبد الله القدير"**اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** "، مقال متوفر على الخط http://cba.ksu.edu.sa/member/file/research/edoc_1256677909.pdf ، تاريخ الإطلاع 2010/06/25، 22:00 .

[16] نصيرة بوجمعة سعدي"**عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص95.

[17] MORTON I. KAMIEN, LODE LI, " **SUBCONTRACTING, COORDINATION, FLEXIBILITY, AND PRODUCTION SMOOTHING IN AGGREGATE PLANNING**" O.P CIT.P 1352.

[18] محمد الهادي بوركاب "**دور المناولة في تعزيز التنافسية الصناعية**" مداخلة مقدمة للمؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية السابق الذكر، الجزائر 12-2005/09/15.ص07.

[19] بدون صاحب المقال "**التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة**" منتدى موقع التجار، متوفر على http://www.2jaar.com/forum/t3019.html ، 01-02-2010، 22:00.

[20] آيت زيان كمال، إليفي محمد"**المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في الدول العربية**" المرجع السابق.

[21] بدون صاحب المقال "**دراسة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، متوفر على http://www.aadd2.com/vb/showthread.php?t=30753 ، بتاريخ 2010/02/10،14:00.

[22] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين"**الدليل العربي في المناولة الصناعية**" نفس المرجع السابق.

[23] تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة (99%) من إجمالي الشركات البالغ عددها (6.6) مليون وتستخدم نسبة (81%) من إجمالي القوى العاملة البالغ عددها (55) مليون نسمة و(52%) من إجمالي الصادرات و(62%) من مبيعات الجملة.

[24] قوريش نصيرة"**أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**"، مجلة العلوم اقتصاديات شمال إفريقيا،صادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 05، السداسي الأول 2007، ص 89.

[25] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين "التقرير الصناعي العربي 2008"، ص66.

[26] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين "التقرير الصناعي العربي 2009-2010"، ص 83

[27] قوريش نصيرة، المرجع السابق ، 93.

[28] للإشارة فإن بورصة المناولة الصناعية والشراكة هي عبارة عن مركز معلومات تقنية للترقية وربط العلاقات حول القدرات والأساليب والاختصاصات الإنتاجية أو الخدمات الصناعية على شكل هيكل مستقل يهدف إلى تسهيل التقارب بين العرض والطلب في أشغال المناولة الصناعية.

[29] جوامع إسماعيل، بركات فايزة، " **إستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنشيط وتنظيم المناولات الصناعية"التجربة الجزائرية"**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 03/02 ديسمبر 2008، ص 13.

[30] دون صاحب المقال "**الجزائر تتجه إلى توسيع رقعة المناولة الصناعية**" مقال متوفر على http://www.muslims.net/news/newsfull.php?newid=382402 بتاريخ 2010/06/10، على 09:50.

[31] عبد الرحمن بن حدو " **المرجع السابق** "، ص13.

[32] المرسوم التنفيذي رقم 03 /188 المؤرخ في 22 أفريل سنة 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29، المؤرخ في 2003/04/23.

[33] جلال حمري"**إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " شبكة ومنتديات طلبة الجزائر، متوفر على http://etudiantdz.com/vb/t16229.html ، تاريخ المقال ،26-03-2009, 07:06.

[34] جوامع إسماعيل، بركات فايزة ، **المرجع السابق**، ص 14.

[35] س.ب، " ميلاد التنسيقية الوطنية لبورصات المناولة والشراكة" مقال بجريدة صوت الأحرار، يومية إخبارية جزائرية، عدد يوم 2009/06/30.